

إفادة ذوي الأفهام

بأن حلق اللحية مكروه وليس بحرام

تأليف

السيد العلامة المحدث عبد العزيز بن الصديق الغماري
الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ

ويلاه

التنصيص على أن الحلق ليس بتنميم

تأليف

السيد العلامة المحدث عبد الله بن الصديق الغماري
الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ

تحقيق وتقديم

العايش هادي

إفادة ذوي الأفهام

بأن حلق اللحية مكروه وليس بحرام

تأليف

السيد العلامة المحدث

عبد العزيز بن الصديق الغماري

رحمه الله تعالى

تحقيق وتقديم

العائش هادي

تنبيه هام جداً

من أوجب الواجبات على المستدل: جعل هذه القاعدة نصب عينيه وهي: (النظر في جميع الأدلة الواردة في موضوع واحد)، كـ (التشبه بالكفار) مثلاً، وإلا وقع في القول بالشيء وضده. ذلك أنه قد يرد في المسألة الواحدة دليل عام وآخر خاص، أو دليل مطلق وآخر مقيد، أو مجمل ومبين، أو دليل مفيد للحرمة وآخر مفيد للجواز. فإذا نظر المستدل في مثل هذا إلى كل دليل على حدة وقع لا محالة في الحكم بتحريم شيء وجوازه في وقت واحد!!! وذلك تناقض لا يجوز في أحكام الشريعة التي جاءت بما يوافق العقل، لا بالتناقض الذي تحكم العقول ببطلانه.

مقدمة المحقق

الحمد لله والصلاة والسلام على خير خلق الله سيدنا محمد
وعلى آله الأطهار وصحابته الأبرار.
وبعد:

فقد كثر في الآونة الأخيرة الكتابة في مسألة (خلق اللحية)
وتناولها بالبحث الكثير من الباحثين والكتّاب، فتحت يدي الآن مما
أفرد لها بالبحث الكتب التالية:

- ١- (وجوب إعفاء اللحية) لمحمد زكرياء الكاندهلوي.
 - ٢- (الدرر المنتقى في تبين حكم إعفاء اللحي) لأبي عبد الرحمن
فوزي بن عبد الله بن محمد الأثري.
 - ٣- (أحكام اللحية والشارب) لفريد بن محمد فويلة.
 - ٤- اللحية لماذا؟ لمحمد أحمد بن إسماعيل.
- ومن تعرّض لها في فصل أو باب من كتابه:
- ١- عمر سليمان الأشقر في كتيبه (ثلاث شعائر: العقيقة،
الأضحية، اللحية).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢- صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان في كتابه (البيان لأخطاء بعض الكتاب).

وكانت حصيلة ما كتبوا ونتيجة ما توصّلوا إليه: أن حالق اللّحية (المسكين) ارتكب (كُتْلَة) والعديد من المعاصي، أو بالأحرى أصبح مَعْمَلًا لإنتاج المعاصي!!! ولا نقول ذلك مبالغة، فحالق اللّحية عند هؤلاء وغيرهم:

- ارتكب محرّمًا لمخالفته (الأمر) يا عفائها!!!
- واشتطّ بعضهم فقال: إنه ارتكب كبيرة من الكبائر!!!
- وحالق اللّحية متشبه بالكفار، والتشبه بالكفار (عندهم وبرايتهم) حرام!!!
- وحالق اللّحية متشبه بالنساء، والمتشبه بالنساء ملعون بنص الحديث!!!
- وحالق اللّحية متمصّ، والمتمصّ ملعون بنص الحديث!!!
- وحلقه للحيته من المثلة التي ورد عن الشارع التّهي عنها!!!

• وبحلقه لحيته دخل تحت طاعة إبليس اللّعين حسب الآية القرآنية: ﴿وَلَا تُرْتَبِئُهُمْ فَلْيُغَيِّرُنْ خَلْقَ اللَّهِ﴾، لأن حلق اللّحية: — بزعمهم — (تغيّر خلق الله تعالى)!!!

• وهو — عند بعضهم — بحلقه لحيته ومخالفته لخِصَال الفِطْرَة قد خرج عن صورة الإنسانية والآدمية إلى صورة الحيوانية وطور الهمجية!!!

• بل خرج عن هدي الأنبياء والرُّسُل أجمعين!!! مُستدلّين على (وجوبها) لا (ندبها واستحبابها) بأدلة لا تدل على دعواهم بأي نوع من أنواع الدلالات!!! كقول سيدنا هارون لسيدنا موسى عليهما السلام: ﴿قال يابنؤم لا تأخذ بلحيتي ولا برأسي﴾!!! وبقوله تعالى: ﴿واذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فأتمهن...﴾ الآية، وأن ابن عباس فسّر الكلمات بخِصَال الفِطْرَة!!!

• وحالق اللّحية خالف إجماع الفقهاء من كل مذهب من المذاهب الأربعة!!! بل زعم بعضهم أنه خالف إجماع مجتهدي الأئمة أجمعين، وأنه لم يقل أحد من فقهاء المذاهب بـ(كراهة حلقها) وأنهم كلهم نصّوا على (حُرمتها)!!!

• ثم حالق اللحية — بزعمهم — ارتكب محرماً أيضاً
 لسلوكه غير سبيل المؤمنين، إذ — بزعمهم — (وجوب)
 توفير اللحية — لا ندبه واستحبابه — و(حرمة) حلقها
 — لا كراهته — دليله: عدم فعل النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم وعدم فعل الصحابة له، وفعلهم المتمثل
 في توفير اللحية دون حلقها دليل على (الوجوب)
 عندهم!!!

فهذه أحد عشر معصية ارتكبتها وتلبس بها حالق اللحية عند
 الإخوة الكتاب والباحثين السالف ذكرهم!!!
 ولا يُسلم لهم ولا واحدة منها، بل هي مزاعم باطلة وعن الدليل
 عاطلة، ولا تنهض حجة على ما زعموه لعدم دلالتها على ذلك
 كما قلنا بأي نوع من أنواع الدلالات.
 وتستحق كل دعوى منها أن يُفرد لتفنيدها كتيباً.

وقد تعرض السيد عبد العزيز والسيد عبد الله رحمهما الله تعالى
 لتفنيد البعض منها كما ستراه قريباً في ثانيا الكتاب، وتعرض
 لتفنيد الكثير منها بتوسع كبير شقيقهما الشريف العلامة الأصولي

عبد الحي بن الصديق الغماري رحمه الله تعالى في كتابه الفذ والقيم
 (الحجة الدامغة على بطلان دعوى من زعم أن حالق اللحية ملعون
 وصلاته باطلة) وهو جاهز للطبع بتحقيقي يسر الله ذلك.

ولعلنا نُفرد لتفنيد مزاعمهم هذه كلها كتاباً جامعاً.

ورحم الله تعالى السيد الشريف أبا بكر بن شهاب الدين
 العلوي الحسيني اليمني القائل: (والحق حتى الآن لم يزل في هذه
 المسائل مقلوباً، والتقليد فيها قد أسدل على البصائر حجاباً،
 والتعصب الذميمة ضارب في هذه المواقف أطنابه، فلا وأبيك لا تجد
 واحداً يُناظر بإنصاف، أو يرجع في بحثه إلى تنقيح مصادر الخلاف،
 لا بل دعاوى طويلة عريضة، وأدلة مريضة مهیضة، فإن تُقبل وإلا
 فسبابٌ وشتائم، وإتهام بعظائم الجرائم) اهـ.

على أن القاسم المشترك بين هؤلاء الكتاب والباحثين هداي الله
 وإيأهم: إنهم سلكوا طريقة دلت على أنهم جهلة بقواعد
 الاستدلال وطرق استثمار الحكم من الأدلة المقررة في أصول
 الفقه والتي لا بد من مراعاتها عند أخذ الحكم من الدليل، وإلا
 كان غير مُنتج للمطلوب على الوجه الصحيح المعتبر عند أهل
 العلم.

كما أنهم هداي الله وإيَّاهم لم يسيروا على منهج العلماء، ولم يهتدوا عند احتجاجهم لدعواهم بالقواعد العلمية التي تنير المحجَّة للباحث ليكون الدليل منتجاً للمطلوب سالماً من التناقض، وإنما ركبوا عند استدلالهم لدعواهم متن عمياء، وخطبوا خبط عشواء، فوقعوا في أخطاء مضحكة أنبأت عن جهلهم وقصورهم:

● فقد جهلوا قاعدة عظيمة من قواعد الاستدلال لا يتم أخذ الحكم من الدليل على الوجه الصحيح إلا بمراعاتها، وهي: (النَّظَرُ فِي جَمِيعِ الْأَدْلَةِ الْوَارِدَةِ فِي مَوْضُوعٍ وَاحِدٍ) كـ (التَّشْبُهَ بِالْكَفَّارِ) مثلاً، ذلك أنه قد يرد في المسألة الواحدة دليل عام وآخر خاص، أو دليل مطلق وآخر مقيد، أو مجمل ومبين، أو دليل مفيد للحرمة وآخر مفيد للجواز، فإذا نظر المستدلُّ في مثل هذا إلى كل دليل على حدة وقع لا محالة في الحكم بتحريم شيء وجوازه في وقت واحد!!! وذلك تناقض لا يجوز في أحكام الشريعة التي جاءت بما يوافق العقل لا بالتناقض الذي تحكم العقول بطلانه، ولهذا كان من أوجب الواجبات على المستدل

جعل هذه القاعدة نُصَبَ عَيْنِهِ وَإِلَّا وَقَعَ فِي الْقَوْلِ بِالشَّيْءِ وَضَدَهُ.

ومن البين الواضح أن النَّظَرَ فِي مَجْمُوعٍ مَا جَاءَ مِنَ الْأَدْلَةِ فِي الْمَوْضُوعِ الْوَاحِدِ وَالتَّوْفِيقَ بَيْنَهَا بِالطَّرِيقِ الْمَعْرُوفَةِ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ هُوَ الْبَابُ الَّذِي يَنْفِذُ مِنْهُ الْمُسْتَدِلُّ لئَلَّا يَقَعَ فِي مَا وَقَعَ فِيهِ مَنْ أَفْرَدَ مَسْأَلَةَ حَلْقِ اللَّحِيَّةِ بِالتَّأْلِيفِ مِنَ الْمَعَاصِرِينَ وَغَيْرِهِمْ مِنَ السَّابِقِينَ.

ولجهلهم بهذه القاعدة المهمة حملوا (الأمر) بإعفاء اللحية على (الوجوب) و(الأمر) بخضائها على (الاستحباب) مع أن علَّة الأمرين معاً هي (مخالفة الكفار)!!!

فإذا كانت (مخالفة الكفار) علَّة في (وجوب) إعفائها و(حرمة) حلقتها: فكيف لا تكون (تلك العلَّة نفسها) (موجبة) لخضائها و(حرمة) تركها بدونه؟

أليس هذا هو التناقض الذي يجلُّ عنه العقلاء فضلاً عن العلماء؟ وإذا كانوا يرون أن للأمر بخضائها صارفاً عن (الوجوب) إلى (النَّدْب) فلماذا لا يكون ذلك الصَّارِفُ نفسه صارفاً للأمر

ياغفائها عن (الوجوب) إلى (النّدب) أيضاً نظراً إلى أن علّة الأمرين واحدة؟

أليس حمل أحدهما على (الوجوب) والآخر على (النّدب) — وحالهما ما علمت — تحكماً وترجيحاً لأحد المثليين على الآخر بدون مرجح!!! وذلك باطل عند العقلاء.

وهذا مثال واحد من الأحاديث الكثيرة — ذكر أكثر من أربعين مثلاً منها في هذا الكتاب — التي جاء فيها الأمر معللاً بـ (مخالفة الكفار) وهو محمول عند العلماء على (النّدب) إما بقرينة أحاديث أخرى، وإما بقرينة إجماع قطعي، كما سيمرّ بك في ثانياً هذا الكتاب.

فجهلهم بالقاعدة التي أشرنا إليها هو الذي أوقعهم في حمل الأمر بإعفاء اللّحية على (الوجوب) وحمل الأمر بخضابها على (النّدب).

ولو أنهم كانوا على علم بهذه القاعدة فأصدروا حكمهم بعد النظر فيما جاء من الأحاديث الواردة بالأمر بشيء لـ (مخالفتهم) لأدركوا أن حمل هذا على (النّدب) وذاك على (الوجوب) مع اتّحاد العلّة: تناقض تُنزّه عنه أحكام

الشريعة، ولبحثوا عن (طريق الجمع والتّوفيق بينها)، لكنهم جهلوا هذا كله.

• كما جهلوا: (أن العام يُبنى على الخاص) و(أن حمّله عليه من طرق الجمع عند تعارض الدليلين)، فأدخلوا خلق اللّحية في عُموم (النّهي عن التشبه بالنساء) وذلك لا يجوز كما سوف تراه في ثانياً الكتاب، وهذه القاعدة لا يجهلها من له إلمام بسيط بأصول الفقه.

• وجهلوا أيضاً: أن استعمال اللفظ الواحد في معنيين مختلفين مُمنوع عند جمهور الأصوليين، وجاهلهم بهذه القاعدة حملوا إعفاء اللّحية في (حديث الفطرة) على (الوجوب) ولم يدروا أن ذلك يوجب الإجمال وعدم الظهور والتعمية والإلغاز في كلام الشارع كما سوف تراه في هذا الكتاب.

• كما جهلوا: قاعدة أن الحكم الواحد لا يجوز أن يُعلّل بعَليّتين عند جمهور الأصوليين الذين اشترطوا في العلّة الانعكاس، فعَلّلوا حُرمة خلق اللّحية تارة بـ (التشبه بالنساء) وتارة بـ (تغيير خلق الله) وأخرى بـ (المثلة) مع

أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين العلة في ذلك ونص عليها وهي (مخالفة الكفار)!!! وسيمر بك ذلك في الكتابين.

● كما جهلوا أيضاً: أنه حتى لو سلم لهم شمول حديث (لعن الله المتشبهين من الرجال بالنساء) للحال لوجب تخصيصه بحديث (اعفوا للحي وخالفوا المشركين) الدال على أن العلة في النهي عن خلق اللحية هي (مخالفة المشركين) لا (التشبه بالنساء) لأن (حمل العام على الخاص واجب) كما هم معلوم في أصول الفقه.

● كما جهلوا: أن الخلاف في (جواز التعليل بعلة) محله (العلل المستنبطة) لا (العلل المنصوصة للشارع)، فكيف جاز لهم تعليل خلقها بـ (التشبه بالنساء) أو بـ (تغيير خلق الله) أو بـ (المثلة)، والشارع قد (نص) على العلة في إعفاء اللحية وهي (مخالفة المجوس)!!؟

● كما جهلوا أيضاً: ما تقرّر في كتب الأصول (أن القياس إنما يكون في الأحكام لا في العقوبات المعنوية كـ (اللعن) و(غضب الله) و(عدم دخول الجنة)، وذلك أن الشارع

وحده هو الذي يعلم من يستحق تلك العقوبة، ولا يجوز تعميمها بقياس.

وغير ذلك من القواعد التي جهلوها ما ستراه في ثانيا الكتاب.

ونتيجة لجهلهم بهذه القواعد وغيرها ما سوف تراه: أصبح حالق اللحية: مجمعاً ومعملاً ومتركباً لكتلة من المعاصي!!!

فهو بزعمهم: متشبه بالنساء، ومتممّص، ومغيّر لخلق الله تعالى، وأصبح مثلة، وارتركب كبيرة، وملعوناً — بل هو بها أحرى وأولى كما قاله أحد من ذكرنا أسماءهم سالفاً —، ثم حالق اللحية: خرج من ملته إلى ملة الكفرة والمشركين وأصبح واحداً منهم كما قال بعضهم مستدلاً على ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: (من تشبه بقوم فهو منهم) و قوله: (من تشبه بغيرنا فليس منا)!!!

وغلاً بعضهم فقال بـ (بطلان صلاته)!!! ثم هو خارج عن هدي الرسل والأنبياء والصحابة والتابعين و... مصيبة... وردة... ولا أبا بكر لها!!!

ومع أن القول بـ(حُرْمَة) حَلَق اللّٰحِيَة مرجوح، ولا تؤيِّده القواعد الأصولية والعلمية وغير منضبط بقواعد الاستدلال وطرق استثمار الحكم من الأدلة المقررة في أصول الفقه والتي لا بد من مراعاتها عند أخذ الحكم من الدليل — والتي أسلفنا ذكر بعضها — وإلا كان تحكُّماً وترجيحاً بدون مرجح و... على الرغم من هذا: تراهم يزعمون في كتبهم بل وفي فتاواهم المبرمجة والتي تُبَث من التلفاز وعلى القنوات الفضائية: أن حَلَق اللّٰحِيَة (محرم) قولاً واحداً ومُجمَعاً عليه!!!

ولا يُشيرون — مجرد إشارة، فضلاً عن التصريح والتوضيح — إلى مَنْ ذهب إلى القول بـ(الكراهة) دون (الحُرْمَة) من فقهاء المذاهب الإسلامية، سواء المذهب الشافعي أو الحنبلي أو المالكي.. ولا يعرِّجون على ذكر ذلك إمّا جهلاً منهم به أو تعصّباً ممجوجاً وممقوتاً.

ولو أشاروا إلى أن حَلَق اللّٰحِيَة مختلف في حكمه عند الفقهاء بين قائل بـ(الحُرْمَة) وقائل بـ(الكراهة) لكان الأمر مختلفاً، ولما جعلوا من حَلَق اللّٰحِيَة: متلبساً بكبيرة وملعوناً...

وبما أن حَلَق اللّٰحِيَة مختلف في حكمه عند الفقهاء كما هو مبين في ثنايا هذا الكتاب — وبكتاب الحجّة الدامغة بزيادة توسّع — يتبيّن لنا أن الكتاب والباحثين وبعض المفتين على القنوات الفضائية لم يكن جهلهم مقصوراً على علم أصول الفقه وقواعد الاستدلال الضرورية التي لا بد من معرفتها لمن أراد أن يُبدي حكماً في مسألة شرعية، بل إنهم يجهلون القواعد الضرورية التي تتعلق بوظيفتهم الوعظية!!!

فإن من القواعد الضرورية التي لا يجوز لواظ يحترم نفسه أن يكون جاهلاً بها (أن المحرم الذي يجب إنكاره على فاعله هو المحرم المتفق على تحريمه) كالزنا وشرب الخمر وأكل الدنيا بالدين وقطيعة الرحم، أو (ما كان مختلفاً فيه اختلافاً ضعيفاً لضعف أدلة جوازه) كمنكاح المتعة وشرب النبيذ المسكر، أما المحرم المختلف فيه اختلافاً قوياً لتعارض الأدلة الواردة فيه كحَلَق اللّٰحِيَة كما ستري ما فيه من خلاف مبني على (تعارض الأدلة الموجب لحمل الأمر الوارد بإعفائها على النَّدب) — (التوفيق بين الأدلة المتعارضة المُقدَّم على النسخ والترجيح)، فلا يجوز إنكاره على فاعله اجتهاداً أو تقليداً لمجتهد.

قال الإمام الغزالي في (الإحياء) عند كلامه على شروط تغيير المنكر: (الشَّرْطُ الرَّابِعُ: أن يكون كونه منكراً معلوماً بغير اجتهاد، فكل ما هو في محل الاجتهاد فلا حِسبة فيه، فليس للحنفي أن ينكر على الشافعي: أكله الضب، والضبغ، ومترك التسمية، ولا للشافعي أن ينكر على الحنفي: شربه النِّبذ الذي ليس بمسكر، وتناوله ميراث ذوي الأرحام، وجلوسه في دار أخذها بشفعة الجوار، إلى غير ذلك من مجاري الاجتهاد) اهـ (٥٢١/٢).

وقال أيضاً: (فإن قلت: إذا كان لا يُعْتَرَضُ على الحنفي في النكاح بلا ولي لأنه يرى أنه حق، فينبغي أن لا يُعْتَرَضُ على المعتزلي في قوله: (أن الله تعالى لا يرى)، وقوله: (أن الخير من الله والشر ليس من الله تعالى)، وقوله: (كلام الله مخلوق). ولا على الحشوي في قوله: (إن الله تعالى جسم) و(له صورة) و(إنه مستقرٌّ على العرش). بل لا ينبغي أن يُعْتَرَضُ على الفيلسفي في قوله: (الأجساد لا تُبْعَثُ وإنما تُبْعَثُ النفوس) لأن هؤلاء أيضاً أدَّى اجتهادهم إلى ما قالوه وهم يظنون أن ذلك هو الحق.

فإن قلت: بطلان مذهب هؤلاء ظاهر، فبطلان مَنْ يُخَالَفُ نص الحديث الصحيح أيضاً ظاهر، وكما ثبت بظواهر النصوص أن الله تعالى يُرَى والمعتزلي يُنْكِرُها، فكذلك ثبت بظواهر النصوص: مسائل خالف فيها الحنفي: كمسألة النكاح بلا ولي، ومسألة شفعة الجوار، ونظائرها.

فاعلم: أن المسائل تنقسم إلى ما يُتَصَوَّرُ أن يُقال فيه: (كل مجتهد مصيب) وهي: (أحكام الأفعال في الحل والحُرمة وذلك هو الذي لا يُعْتَرَضُ على المجتهدين فيه) إذا لم يُعْلَمَ خطؤهم قطعاً، لا ظناً، وإلى ما لا يُتَصَوَّرُ أن يكون المصيب فيه إلا واحد كمسألة الرؤية والقدر وقدم الكلام... ثم توسّع في تقرير الفرق بين الأحكام المتعلقة بأفعال الجوارح والأحكام المتعلقة بالعقائد، انظر ٣٢٢/٢ من (الإحياء).

وقال الإمام النووي في (شرح مسلم) عند كلامه على حديث الأمر بتغيير المنكر: (ثم العلماء إنما يُنْكِرُونَ ما أُجْمِعَ عليه، أما المختلف فيه فلا إنكار فيه، لأن على أحد المذهبين: (كل مجتهد مُصِيب) وهذا هو المختار عند كثير من المحققين أو أكثرهم. وعلى المذهب الآخر: (المصيب واحد والمخطئ غير متعين لنا والإثم

مرفوع عنه)، وذكر قاضي القضاة أبو الحسن الماوردي في كتابه (الأحكام السلطانية) خلافاً بين العلماء في أن من قلده السلطان الحسبة هل له أن يحمل الناس على مذهبه فيما اختلف فيه الفقهاء إذا كان المجتهد من أهل الاجتهاد، أم لا يُغَيَّر ما كان على مذهب غيره؟ و(الأصح أنه لا يُغَيَّر) لما ذكرناه، ولم يزل الخلاف في الفروع بين الصحابة والتابعين فمن بعدهم رضي الله تعالى عنهم، ولا يُنكَر محتسب ولا غيره على غيره، وكذلك قالوا: ليس للمفتي ولا للقاضي أن يعترض على من خالفه إذا لم يُخالف نصاً أو إجماعاً أو قياساً جلياً) اهـ. (٢٣/٢).

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي: (والمنكر الذي يجب إنكاره ما كان مُجْمَعاً عليه، فأما المختلف فيه فمن أصحابنا من قال لا يجب إنكاره على من فعله مجتهداً أو مقلداً مجتهداً تقليداً سائغاً) اهـ. (جامع العلوم والحكم) ٢٨٤.

وأقول العلماء الدالة على أن من شرط إنكار المنكر على فاعله أن يكون (مُجْمَعاً على تحريمه وليس مُخْتَلَفاً فيه) كثيرة يطول

تتبعها — وقد ذكرنا بعضها في حواشي الكتاب كما سيمر بك — وفيما أوردناه هنا منها يكفي للدلالة على غيره.

ويُستفاد من كلام هؤلاء الأئمة: أن الدليل على ما قرروه من كون المحرم المختلف فيه لا يُنكَر على فاعله المجتهد أو المقلد له هو:

أولاً: أن علماء الأصول اختلفوا: هل كل مجتهد مُصِيب؟

• فعلى أحد المذهبين، وهو: (أن كل مجتهد مُصِيب) فعدم جواز الإنكار على فاعل المختلف في تحريمه بين ظاهر.

• وعلى المذهب الآخر، وهو: (أن المُصِيب واحد) فعدم جواز الإنكار على فاعل المختلف فيه بين ظاهر أيضاً، لأن: (المخطئ غير متعين لنا، والإثم مرفوع عنه)، فكيف يجوز الإنكار ونحن لا نعلم كون الفاعل للمختلف فيه مخطئاً؟ فإن (الإنكار) فرغ عن (تعيين كونه مخطئاً)، لكن خطؤه غير متعين، فلا إنكار، وهذا دليل واضح جلي.

فتبين بهذا: (أنَّ إنكار المختلف فيه غير جائز على المذهبيين المشهورين في أصول الفقه) المعلومين لكل من له أدنى خبرة بهذا العلم.

ثانياً: أن الصحابة والتابعين فمن بعدهم من الأئمة لم يزل الخلاف في الفروع الفقهية معروفاً بينهم مشهوراً، ولا يُنكر أحداً منهم على غيره. وهذا يدلنا على: (أنَّ عدم جواز إنكار المختلف فيه أمرٌ مُجمَعٌ عليه بينهم) كما يُشير إليه كلام النووي الذي نقلناه آنفاً.

لأنَّ عدم إنكار كل منهم على غيره فيما اختلفوا فيه، فيه: (إجماعٌ ضمني على أن المختلف فيه لا يُنكر على فاعله).

وبهذا يتبين أن قول النووي: (لم يزل الخلاف في الفروع بين الصحابة والتابعين...) الخ: احتجاجٌ منه بـ(الإجماع الضمني) المستفاد من (عدم إنكار كل منهم على غيره): على (أن المختلف فيه لا يجوز إنكاره على فاعله سواء كان مجتهداً أم مقلداً)، لأن الصحابة والتابعين الذين حكى عنهم ذلك كان فيهم مجتهدون

ومقلدون، ولا يُنكر المجتهد منهم على غيره سواء كان: مجتهداً أم مقلداً.

وكلام الغزالي موافق لما قرره النووي في هذه المسألة كما لا يخفى على المتأمل في كلامه، إلا أنه أشار إلى الدليل الأول الذي ذكره النووي، ولم يُعرج على الثاني، لكنه زاد على النووي فائدة عظيمة، وهي: (النص على أن المخالف للنص الصحيح باجتهاد أو تقليد لا يجوز الإنكار عليه) وذكر أمثلة لذلك كما رأيت في كلامه.

فهذه نصوص العلماء مع أدلتها تُريك: ما يجوز إنكاره على فاعله، وما لا يجوز إنكاره، ومسألة خلق اللحية من جزئيات هذه القاعدة وداخلية تحتها دخولاً بيناً واضحاً، لأنها مختلفٌ فيها بين العلماء: فمنهم من قال بـ(جوازه) مع (الكراهة)، ومنهم من قال بـ(حُرْمته) وخلافهم ناشئ عن تعارض الأدلة كما سوف تراه في ثنايا الكتاب.

وبهذا يتجلى أن الإنكار على حلقها والمبالغة في ذلك من الكتاب والباحثين وعلى الفضائيات كما مرّ بيانه: جهلٌ فاضحٌ منهم بهذه القاعدة التي ما كان لهم أن يجهلوه، لأنهم وعَاظَ (ومفتون)، والواعِظَ (المفتي) يجب عليه أن يكون: (عالماً بما يجوز إنكاره وما لا يجوز) حتى لا يملأ عقول العوام بالمعلومات الباطلة التي تُبطلها قواعد الشريعة، كما وقع منهم في مسألة حلق اللحية التي شدّدوا فيها النكير... مع أنها لا تبلغ إلى ذاك الحد، لأنها مسألة مُختلفٌ فيها كسائر المسائل المختلف فيها المقررة في كتب الفقه التي تعارضت فيها الأدلة، وهي كثيرة جداً لا يُحصيها عدٌّ ولا يأتي عليها حصرٌ.

ومن القواعد الضرورية التي جهلوها وهي تتعلق بإنكار المنكر كما تتعلق بوظيفتهم الوعظية تعلّقاً وثيقاً: أن من شروط تغيير المنكر وإنكاره (أن يكون الإنكار بالرفق واللين) لا بالشدة والغلظة والسب والوصم بالتخنث والتشبه بالنساء واللعنة والطرد من رحمة الله تعالى والتنمّص وبطلان الصلاة... — لو سلّم لهم ذلك ودونه خسر القتاد — لأن المقصود من تشريع تغيير المنكر وفائدته وثمرته هي: كفُّ المنكر عليه وانزجاره،

ومن المعلوم المشاهد أن إنكار (المنكر) — جدلاً في مسألتنا — على تلك الطريقة التي سلكوها ويسلكونها... لا تزيد المنكر عليه إلا عناداً وإصراراً على فعله.

ولهذا أمر الله تعالى نبيّه صلى الله عليه وآله وسلم في كتابه أن تكون دعوته إلى الحق بالحكمة والموعظة الحسنة: ﴿ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة﴾، وقال عز وجل: ﴿ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك﴾، وأمر الله تعالى نبيه موسى وهارون على نبينا وعليهما الصلاة والسلام أن يقولوا لفرعون الذي ادّعى أنه إله فقال: ﴿ما علمت لكم من إله غيري﴾ قولاً ليناً: ﴿فقلوا له قولاً ليناً لعلّه يتذكر أو يخشى﴾، وقال سيّدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (ما كان الرفق في شيء قط إلا زانه، ولا نُزع من شيء قط إلا شانه).

ولو لم يكن في القرآن الكريم ما يدلُّ على أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يجب أن يكونا برفق ولين إلا قوله تعالى في حق فرعون: ﴿فقلوا له قولاً ليناً لعلّه يتذكر أو يخشى﴾ لكفى وشفى، فكيف والقرآن كله دعوة إلى معاملة الناس بالرفق واللين والقول الحسن.

فمعاملة المنكر عليه فعله بالرفق واللين (قاعدة عامة)
أسسها القرآن الكريم:

- بالنصوص الخاصة كما في الآيات الكريمة المتقدمة.
- وبالنصوص العامة التي لا تخص شخصاً دون آخر، بل تعم كل الناس، كما في قوله تعالى: ﴿وقولوا للناس حسناً﴾، و﴿قل لعبادي يقولوا التي هي أحسن﴾، فهذا تشريع عام في وجوب الإحسان في القول لكل أحد، وفي كل حال، وكل زمان، وكل مكان، لأن (الناس) كلمة عامة تشمل جميع الأفراد، و(عموم الأفراد) يستلزم عموم الأحوال والأزمنة والأمكنة) كما هو مدوّن في أصول الفقه.

فأين الكتاب والباحثون السالف ذكرهم وغيرهم ممن يتصدى للفتوى على الفضائيات مما دلّت عليه هذه الآيات الكريمة من وجوب الرفق والقول الحسن والدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة إلى سبيل الله والعمل بالحق وترك الباطل؟

فقد بين ما أمر به كتاب الله تعالى في دعوة (الكفار، والطغاة، والعُتاة كفرعون) إلى ترك ما هم عليه من كفر وطغيان وعتو وبين ما صنعه السالف ذكرهم في إنكارهم (لا على النصارى، ولا على

اليهود، ولا على المجوس) وإنما على (إخوانهم المسلمين) من سبهم ووصفهم بالتخث، وعدم الرجولة، والتشبه بالنساء، والخروج عن صورة الإنسانية والآدمية، ولعنهم، والحكم ببطلان صلاتهم الذي يساوي الكفر عند كثير من الأئمة.

وليت غلظتهم تلك كانت من أجل إنكار شيء (متفق على تحريمه) كقطيعة الرحم بدون علة، وأكل الدنيا بالدين، وغيبة المسلمين، والسرقة، والزنا... وإنما من أجل شيء (مختلف فيه)، و(أدلة جوازه أقوى من أدلة تحريمه) كما سوف يمرُّ بك في ثنايا هذا الكتاب.

بين يديك أخي القارئ كتاباً قيماً للسيد العلامة الفقيه المحدث عبد العزيز بن الصديق الغماري رحمه الله تعالى أجاد فيه فأبدع، ودلّل فأقنع، وأتى فيه بساطع البراهين، فقد تصدّى لبيان الصواب في حكم حلق اللحية.

وفي الحقيقة المؤلف رحمه الله تعالى تعرّض لمسألتين اثنتين وجلّى الحق فيهما:

— حُكْمُ حَلْقِ اللَّحْيَةِ.

— حُكْمُ التَّشْبِيهِ بِالْكَفَّارِ.

فأثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن القول الصَّواب والذي تسنده القواعد الاستدلالية أن حُكْمَ حَلْقِ اللَّحْيَةِ: (الكَرَاهَةُ) لا (الْحُرْمَةُ)، مؤيِّداً ذلك بالقواعد الأصولية والضوابط الحديثية وفَنَّدَ شُبُهَ الْمُعْتَرِضِينَ.

وأثبت أيضاً أن حُكْمَ (التَّشْبِيهِ بِالْكَفَّارِ): (الكَرَاهَةُ) لا (الْحُرْمَةُ) ودلَّل على ذلك بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة بحيث لا يبقى في ذلك ريب وشك عند ذوي الأفهام.

وهذه المسألة كُثِرَ فيها اللَّغَطُ وأُسيءَ تطبيقها وسبِّتَ مشاكل، وإساءة إلى صورة الإسلام والمسلمين، ولا أريد الإطالة في الحديث عن نتائج سوء تطبيقها وما جرَّته من إساءة وتشويه لصورة المسلمين عند الصديق والعدو، ولكن سوف أذكرُ حادثة وقعت بإحدى البلدان الأوروبية تعكس صورة ما نتكلَّم عنه وما نرْمِي إليه.

فقد أُقيم مؤتمر إسلامي في إحدى المدن السويسرية سنة ١٩٩٩م لأطفال الجاليات العربية المسلمة ولأطفال المسلمين الجُدُّ من دول أوروبا (إيطاليا، فرنسا، سويسرا)، يعرض فيها الأطفال مواهبهم في مختلف المجالات سواء في عرض مسرحيات إسلامية أو إلقاء الأناشيد والقصائد أو مباريات حفظ القرآن وما إلى ذلك...

وعند انتهاء الأطفال من عرض مواهبهم تنطلق الحناجر بالتكبير والأيادي بالتصفيق، ولما تكرر التصفيق من غالبية المسلمين بعد كل عَرْضٍ أغضب ذلك بعضهم وقام مؤنباً وموبِّخاً الآباء والأمهات، المسلمين والمسلمات، عرب وأوروبيين، على قيامهم بالتصفيق واصمّاً لهم بالجهل بحقائق الإسلام والتشبه بأهل الكتاب الكفَّار، وناصحاً لهم بأن يكتفوا بالتكبير ويقلعوا عن التصفيق، واندفع في التبجح مستدلاً على ما يراه: بكونه بدعة، وأن السلف لم يفعلوه، وأن التصفيق عدوى تلبس بها المسلمون لغفلتهم عن (حُرْمَةِ) التشبه بالكفار...

وانقسم الحاضرون إلى قسمين: قسم مؤيِّد، وآخر معارض مشمئز من هذا الذي سفَّه أحلامهم وادَّعى جهلهم بالإسلام ولم

يراع الأدب في النصيح، ولم يراع أيضاً وجود المسلمين من الأوروبيين وما قد يؤدي إليه سلوكه المنفر هذا. وانقلب تجمع واجتماع المسلمين في ذاك المؤتمر إلى خلاف واختلاف وارتفاع للأصوات... وكانت فتنة بكل معنى الكلمة.

وشاء الله تعالى أن يقضي على هذه الفتنة، وأن يرجع المسلمون إلى ما كانوا عليه من الوثام والوفاق على يد أحد المسلمين الأوروبيين، وهو مسلم إيطالي لم يمر على إسلامه آنذاك سنة واحدة، كنت قد تدارست معه مسألة التشبه بالكفار — كما سوف تراه أخي القارئ في هذا الكتاب — قام الأخ وصعد على المنصة وأخذ مكبر الصوت وقال لهم باللغة الإيطالية ما ملخصه: — إن القول أو الحكم الصواب في مسألة التشبه بالكفار هو (الكراهة) لا (الحُرمة). واندفع في إيراد الأدلة والبراهين على ذلك بما سوف يمر بك في هذا الكتاب.

— ثم قال لهم: لقد مرَّ بي حديث نبوي يقول فيه صلى الله عليه وآله وسلم: (التصفيق للنساء والتسبيح للرجال) يعني في الصلاة، فإذا كان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أباح التصفيق للنساء داخل الصلوات، وداخل المساجد، وهم واقفون أمام

خالقهم وربهم... كيف ترعمون أن فعل ذلك هنا: بمؤتمر، وليس بمسجد، ولا في صلاة: تشبهاً بالكفرة والمشركين؟ أترى الشارع يمنعه خارج الصلوات والمساجد، ويُجيزه في الصلوات والمساجد؟ ولو كان مطلق التصفيق محرماً لما منعه في حال وأباحه أو أمر به في حال أخرى. ثم العبرة بالمقاصد وما تُكُنُّه الصدور، فحن نصفق للتشجيع لا بدافع التشبه كما ترعمون...

فدونك أخي القارئ كتاب (إفادة ذوي الأفهام بأن خلق اللحية مكروه وليس بحرام) للسيد عبد العزيز بن الصديق رحمه الله تعالى. وهو مخطوط مدرج ضمن كتاب (الفتاوى) له رحمه الله تعالى. وقد ضمنتُ إليه كتيب شقيقه السيد عبد الله بن الصديق رحمه الله تعالى (التنصيص على أن الحلق ليس بتنميص) لتعلقه بمسألة حلق اللحية وزعم البعض أن حلقها كلها أو ما علق من الشعر حول الوجنتين هو (التنميص) الذي لعن سيد الخلق صلى الله عليه وآله وسلم فاعله!!! وقد سبق طبع كتيب (التنصيص) بالمغرب. والله تعالى ولي التوفيق.

العايش هادي